العرب
السبت 2019/11/23
السنة 42 العدد 11537

إيران حين تعزل شعبا كاملا عن العالم.. ما هي الدروس لأنظمة دكتاتورية أخرى

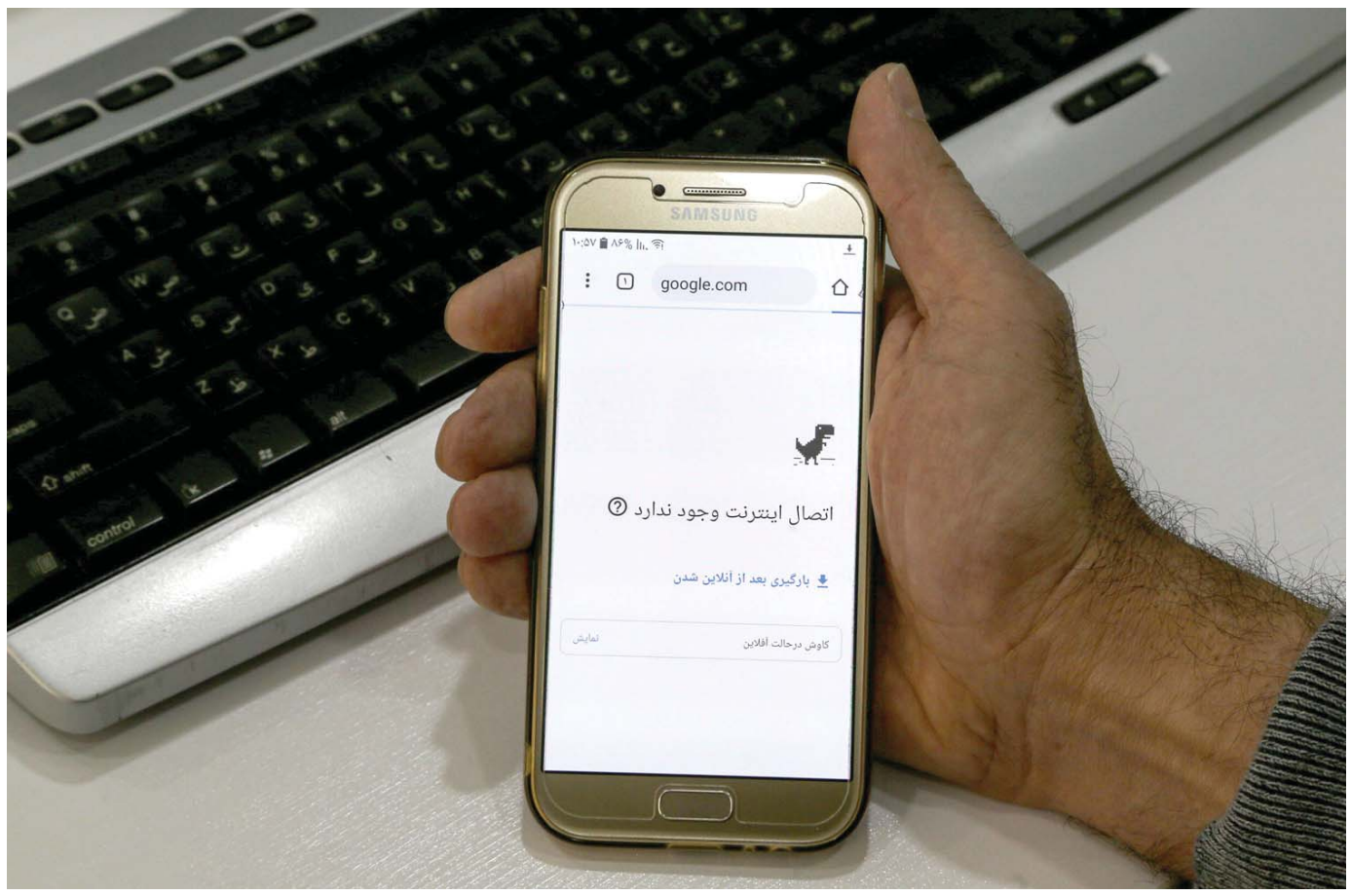

النظام الإيراني عجز عن إسكات صوت المحتجين فقطع الإنترنت

فرانك باجاك

عزل النظام الإيراني شعبه عن العالم، بقطع شبكة الإنترنت والاتصالات على مدى أربعة أيام. أغلقت الحكومة النافذة التي يطلّ العالم منها على الإيرانيين الذين خرجوا للشوارع احتجاجا على إعلان الحكومة الرفع في أسعار الوقود.

لكن، عوض أن يسمع النظام أصوات الغاضبين، وتحاول الحكومة تقديم تنازلات، استعمل النظام نفس أساليبه في التعامل مع غضب الشارع. وتم إغلاق شبكة الإنترنت وأطلقت يد الحرس الثوري.

واعتبر محللون حجب الإنترنت في البلاد التي يبلغ عدد سكانها 80 مليون نسمة علامة فارقة في الجهود التي تبذلها الحكومات الاستبدادية لفرض رقابة على شبكة الاتصال العالمية.

لكن، يرى الخبراء أن هذه التدابير لا تساوي التعقيد اللوجستي في إيران. وقال مدير الأبحاث في مجال التكنولوجيا والديمقراطية في مجموعة فريدوم هاوس لحقوق الإنسان، أدريان شهباز، إن حكومة طهران تتبع خطوة يائسة للسيطرة على شبكات الاتصال والتواصل في البلاد لضمان احتكارها للمعلومات المتدفقة.

حاولت إيران وضع حد للمظاهرات في 100 مدينة وبلدة. بعد زيادة أسعار البنزين، هجر المتظاهرون السيارات على طول الطرق السريعة الرئيسية وانضموا إلى الاحتجاجات الشعبية في طهران وغيرها من المدن الإيرانية. وتطورت بعض الاحتجاجات إلى أعمال عنف.

يمكن للحكومة الإيرانية أن تعطل الوصول إلى الشبكة أو تمنعه لأن هناك بوابتين رئيسيتين فقط، وتعرف باسم التبادلات. وتربط البوابتان الشبكة المحلية بالإنترنت العالمي، وتسيطر الحكومة على كليهما.

> المحللون يعتبرون حجب الإنترنت في إيران خلال الاحتجاجات علامة فارقة في الجهود التي تبذلها الحكومات الاستبدادية لفرض رقابة على شبكة الاتصال العالمية

وعلى عكس الصين، التي فرضت سيطرة مركزية على الإنترنت منذ فترة طويلة، نجح الإيرانيون في تكوين شبكة إنترنت لا مركزية، لكن السلطات نجحت في السيطرة عليها تدريجيا في أعقاب الاحتجاجات على الانتخابات الرئاسية سنة 2009 التي شكك المعارضون في نزاهتها. ووفقا لمجموعة نت بلوكس المستقلة التي تراقب الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء العالم، وصل اتصال إيران بشبكة الإنترنت العالمية إلى 15 بالمئة.

حدّدت نت بلوكس خسائر قدرها 300 مليون دولار بسبب حجب الإنترنت في إيران، معتمدة حصة قطاع تكنولوجيا المعلومات الإيرانية من الناتج المحلي الإجمالي في حساباتها.

ومع بعض الثغرات، بقيت شبكة المعلومات الوطنية مفتوحة، حيث استثمرت السلطات فيها بكثافة في السنوات الأخيرة.

وتعدّ هذه الشبكة بمثابة إنترنت محلية مغلقة يمكن عزلها عن بقية العالم. ويسمح هذا النظام للبنوك والهيئات الحكومية والجامعات بمواصلة عملها. وحافظت بعض المؤسسات، مثل البنك المركزي، على قدرتها على الوصول إلى الإنترنت العالمي حتى مع حجب الشبكة عن المواطنين العاديين.

كان الضرر الاقتصادي ليبرز أكثر لو لم تكن إيران مشلولة بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها. وقالت الطالبة في معهد أكسفورد للإنترنت والناشطة في مجموعة "المادة 19" الحقوقية، ماشا اليمردني، إن جهود الحكومة الهادفة لتطوير بدائل محلية لخدمات الإنترنت الغربية لم تكن ناجحة.

وشملت البدائل إصدارا محليا لتطبيق ويز للمواقع التابع لغوغل وتطبيق سروش للتواصل الاجتماعي. لكن، يميل الإيرانيون إلى تجنب مثل هذه التطبيقات، حيث يشكّون في أن الشرطة والمخابرات تراقبها. ولا ينطبق الأمر نفسه في الصين أين ازدهرت التطبيقات المحلية مثل وي تشات للمراسلة الحرة والتجارة وخدمات الدفع.

وانتقلت الحكومة الإيرانية إلى محاولة حجب تطبيق تيليغرام في سنة 2018، لكنّ الإيرانيين وجدوا طرقا للتحايل على هذه الرقابة، وحدث الأمر نفسه في روسيا. وتستخدم برامج الشبكات الخاصة الافتراضية لمحاولة إحباط الرقابة الحكومية، لكنها لا تنجح دائما.

لذلك، يتوقع الخبراء أن تبذل الحكومات مزيدا من الجهود للسيطرة على الإنترنت، مما سيؤدي إلى تدمير الشبكة التي صممت لتكون مفتوحة. وتتحرك روسيا نحو ما يسميه الكرملين قانون "سيادة الإنترنت". فبموجب القانون الجديد، تعمل موسكو على وضع قائمة سوداء تجمع المواقع والخدمات التي لا تريد الحكومة من مواطنيها أن يستعملوها.

ويقول باحثون من جامعة ميشيغان إن النموذج يعد سهل التصدير، مما يتحدى فكرة منع خدمة الإنترنت اللامركزية للرقابة على نطاق واسع. وتضمنت الحجج التي أدرجتها موسكو مزاعم بأن هذه الخطوة تهدف لتحصين البلاد من أي هجمات إلكترونية محتملة من الخارج.

فائزة رفسنجاني: النظام الإيراني ينهار

علي آلفونه
خبير في الشؤون الإيرانية

تعتبر الناشطة الإصلاحية فائزة رفسنجاني، ابنة الرئيس الإيراني الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني، أن النظام بدأ "ينهار" منذ عهد الرئيس الشعبوي محمود أحمدي نجاد.

وكشفت رفسنجاني في حوار مع برنامج أرديشير أحمدي الحواري، الذي تنشر حلقاته على الإنترنت، بجرأة عن عيوب النظام الذي ساعد والدها على تأسيسه.

ويمر هذا النظام بمرحلة مصيرية بعد أن سقطت عنه القداسة ولم يعد الإيرانيون الغاضبون يرون في المرشد الأعلى ذلك المنزه. لقد كشفت الاحتجاجات الشعبية أن الشعب لم يعد يهاب نفوذ رجال الدين المتشددين، وغير مبال بأساليبهم القمعية. وصار الإيرانيون يقولون بكل جرأة إنهم سئموا السياسة التي أتت بها الثورة الإسلامية عام 1979.

جمهورية ناقصة

عندما سألها المحاور عن رأيها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، قالت فائزة رفسنجاني (56 عاما)، التي كانت ترتدي الشادور والجينز الأزرق وحذاء رياضيا، "أعتقد أن نظامنا ناقص من جوهره".

في مناقشتها للعناصر "الإسلامية" و"الجمهورية" في النظام، اتهمت الحكام بتجاهل الدين عندما لا يحتاجونه لإضفاء الشرعية على إساءة استخدامهم للسلطة.

ويشكل العنصر "الجمهوري" مشكلة أخرى. وتحدثت رفسنجاني عنه قائلة "صحيح أن لدينا انتخابات يشارك فيها الشعب إلى حد ما، ولكن الجمهورية لا تقتصر على الانتخابات، فهي تتطلب وجودا لحرية التعبير، وهو ما يضمنه دستورنا، لكننا نحد من حرية التعبير من خلال وصفها بالمؤامرات ضد النظام واتهامها ببلبلة الرأي العام ونشر الأكاذيب. وبعبارة أخرى، تُعرّف حرية انتقاد النظام كجريمة سياسية".

وفي ما يتعلق بمسألة قوانين حجاب المرأة الإلزامي في إيران، قالت رفسنجاني "أنا لا أؤمن بالحجاب الإلزامي. يعدّ قانون الحجاب الإلزامي كخطأ حظره الذي فرضه الشاه رضا بهلوي في سنة 1936".

وقارنت إيران اليوم مع حالها في سنة 1979 عندما اندلعت الثورة، مشيرة إلى أن المجتمع أصبح أقل تدينا وامتثالا للحجاب. ووجّهت نقدها إلى النظام الحالي، قائلة إنه خلق رهابا من الدين أبعد الناس عنه. والمشاعر المعادية للدين بقوانين الحجاب الإلزامي.

وتساءلت رفسنجاني "هل تعزز تسمية الجمهورية بالإسلامية التدين. الحقيقة نحن نرتكب كل أخطائنا باسم الدين".

> إلى متى سنبقى على استعداد لدفع أموال الحماية لروسيا بسبب غياب علاقاتنا الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والدول العربية

وتحدثت عن مزاعم النظام المتعلقة بالسياسة العالمية، متابعة أسئلتها "إلى متى سنبقى على استعداد لدفع أموال الحماية لروسيا بسبب غياب علاقاتنا الدبلوماسية مع الولايات المتحدة"؟

وتساءلت الناشطة الإيرانية عن السبب الذي يمنع إيران من السعي لتحقيق مصالحها الوطنية وإقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة، وعن السبب الذي يدفعها لاختلاق عقبات في طريق العلاقات مع الدول العربية والأوروبيين وغيرهم من الأطراف الدولية المهمة الأخرى.

نقطة ضعف

لا شكّ في أن صدى انتقادات فائزة رفسنجاني الشجاعة سيتردّد في الشارع الإيراني الغاضب، لكن، تنطوي انتقاداتها على نقطة ضعف أساسية تتمثل في تورّط عائلة رفسنجاني في تأسيس هذا النظام الوحشي الذي يسيطر على البلاد اليوم.

ويتساءل البعض عن السبب الذي منعها من توجيه انتقاداتها وتنديدها للمظالم في فترة حكم والدها. لماذا أصبحت عائلة رفسنجاني أول من ينتقد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد أن قرر النظام تهميشها تدريجيا؟

يبقى قبول الجمهور الإيراني بوصفة رفسنجاني لمستقبل أكثر إشراقا أمرا محتملا على الرغم من خطايا والدها، لكن، استماع النظام إلى نصائحها وتزويدها بفرصة الترشح للمناصب العامة واستعادة بعض الثقة من السيناريوهات المستبعدة.

هل تبيع تركيا إدلب لقوات الأسد

جيمس سنيل
كاتب في أحوال تركية

تملك تركيا نفوذا كبيرا في محافظة إدلب السورية، آخر معقل تسيطر عليه المعارضة وآخر منطقة من البلاد لا تسيطر عليها دولة أجنبية أو الرئيس بشار الأسد، لكن وضع تركيا لم يكن بأمان تام طيلة الوقت.

ولا يشعر سكان إدلب بالراحة لحكامهم الحاليين فيحتجون عليهم، لكنهم أيضا يشعرون بالقلق من الحكومة وحلفائها.

ويقول عناصر الخوذ البيضاء وهي فرقة مستقلة للدفاع المدني، إن مزيدا من المدنيين قتلوا في إدلب في هجمات شنتها الحكومة والروس خلال الأسبوع الحالي.

ويتحدث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن الحاجة لحماية المدنيين في إدلب. ويقول إن ذلك هو سبب إقدام تركيا على إنشاء نقاط مراقبة في المحافظة وكذلك دعمه للمعارضة ولبعض الجماعات الإسلامية هناك.

لقد أنشأت تركيا جبهة تحرير سوريا كفصيل معارض لهيئة تحرير الشام ذات الخلفية الجهادية والعلاقات السابقة بتنظيم القاعدة، لكن خطتها فشلت وقضت هيئة تحرير الشام على جبهة التحرير. وبعدها، اندمجت في تحالف مع الجيش السوري الحر الذي تدعمه تركيا.

وبسبب القوة الكبيرة لهيئة تحرير الشام، تراجع نفوذ تركيا في إدلب. وسعت أنقرة لحشد دعم المجتمع الدولي لمنع سيطرة قوات الحكومة السورية على إدلب، لكن التقدم الذي تحققه قوات الأسد يشير إلى نجاحها في المضي قدما في مساعيها.

ربما يتوقع أن تدافع تركيا عن إدلب لأسباب إنسانية وللحفاظ على مصالحها، حيث تعتبر إدلب مأوى لملايين النازحين، الذين يخشون تهديد الموت إذا دخلت قوات الأسد إلى إدلب.

وقد يتم دفع اللاجئين نحو تركيا، التي تستغل إدلب كنقطة عبور للاجئين، الذين أجبروا على الانتقال إلى إدلب في ظل تصاعد التذمر من وجودهم في تركيا.

ويقول المدير الشريك لمؤسسة أطباء تحت النار ومستشار العمليات الإنسانية، هاميش جوردون، إن "إدلب تقف على حد السيف حاليا، بعد إيقاف القوات التركية لهجوم روسيا وقوات دمشق على مشارف المحافظة، حيث هناك 3 ملايين مدني محاصرون مع 5 آلاف جهادي".

ويضيف أن "المساعدات الإنسانية الوحيدة تأتي من تركيا، وهي غير كافية لتفادي خطر المجاعة، حيث يعيش الكثير من المدنيين في خيام ومبانٍ مؤقتة. نحن على بعد أسابيع من ثلوج الشتاء، ويرجح أن يموت الكثيرون، وخاصة صغار السن".

لكنّ الالتزام التركي حيال إدلب لا يبدو واضحا. فأنقرة تفضل إنشاء منطقة آمنة من خلال العملية التي تقوم بها ضدّ قوات سوريا الديمقراطية، التي يقودها الأكراد في شمال شرق البلاد.

نظرة حائرة

ووقعت تركيا اتفاقا مع روسيا لحماية المنطقة، لكن مصير إدلب يبدو في مهب الريح في ظل حرص الأسد المعلن والمستمر على استعادة المحافظة.

أكثر ما يخافه سكان إدلب هو اقتراح تركيا إسكان اللاجئين في شمال شرق البلاد بعدما سعت في السابق لتوطينهم في إدلب، وهم يخشون أن توقع تركيا اتفاقا جديدا لتسليم إدلب إلى قوات الأسد.

وتؤكد روان ريجولي، مديرة مؤسسة استشارات جيوسياسية مقرّها واشنطن انعدام الثقة وترجح عقد اتفاق يشمل عناصر هيئة تحرير الشام. ويخشى سوريون كثر أن تسلم تركيا إدلب لقوات الأسد وروسيا خلال وقت قريب.

تبدو تركيا في وضع قوي، لكن سيكون من الصعب عليها الحفاظ عليه لفترة طويلة بعد الهزيمة التي تلقتها القوات الموالية لها من قبل هيئة تحرير الشام، وعلاقتها المتوترة بحكومة الإنقاذ التي يدعمها هؤلاء الجهاديون.

ولا يبدو أن أي اتفاق سيمر بلا مخاطر كبرى. فحين بدأت تركيا العملية ضد قوات سوريا الديمقراطية، وقعت تلك القوات اتفاقا مع الحكومة السورية سمح لقوات الأسد بدخول مناطق سيطرة الأكراد.

ووجد الكثير من المعارضين السوريين والناشطين المدنيين والمسلحين السابقين أنفسهم في مواجهة احتمال السجن والتعذيب والقتل على أيدي قوات النظام، مثلما حدث في مناطق أخرى سبق وأن استولت عليها قوات الأسد.

وترى إليزابيث تسوركوف، زميل معهد أبحاث السياسة الخارجية "من واقع سجل النظام فإن المعارضين ومن يعتبرهم الأسد مناوئين للنظام مثل النشطاء والمسعفين وعناصر المنظمات الإنسانية والمسلحين السابقين، يكونون دوما أهدافا للاعتقال".

وأضافت أن "بعض من اعتقلوا في مناطق كانت تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية واجهوا بالفعل التعذيب حتى الموت... وبالتالي فإنّ مخاوفهم لها ما يبررها".